

Distr.: General
25 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والخمسون

٤ - ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥

متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل التنمية
الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين
للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: إعادة النظر
في التنمية الاجتماعية في العالم المعاصر وتعزيزها

بيان مقدم من المنظمة العالمية للمساعدة على النهوض بالمرأة والطفل، وهي
منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦ / ٣١.



الرجاء إعادة استعمال الورق

301214 261214 14-65505X (A)



البيان

ترحب المنظمة العالمية للمساعدة على النهوض بالمرأة والطفل بالفرصة التي أتاحت لإعادة النظر في الموضوع ذي الأولوية للدورة الثالثة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية: “إعادة التفكير في التنمية الاجتماعية في العالم المعاصر وتعزيزها”.

ونحن ندرك ضخامة المهمة المطروحة في الوقت الذي تبحث فيه اللجنة أفضل الطرق لتعزيز التنمية الاجتماعية في العالم المعاصر. وفي هذا الصدد، فإننا نشجع اللجنة على بيان الكيفية التي تمسك بها الأسرة، بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع، مفتاح التنمية الاجتماعية القوية، والاعتراف الكامل بالدور الأساسي الذي تؤديه الأسرة في تحديد شكل التنمية البشرية وتعزيزها.

وبالفعل، أقرت الدول الأعضاء في عام ١٩٩٠، في خطة العمل لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل، وحمايته ونمائه في التسعينات من القرن الماضي أن الأسرة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تغذية الأطفال وحمايتهم من مرحلة الطفولة إلى مرحلة المراهقة، وأن تلقين الأطفال ثقافة مجتمعهم وقيمه ومعاييرهم يبدأ في الأسرة. وبالمثل، فمن المسلم به في دياجاة اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل، أنه حتى تنمو شخصية الطفل نموا كاملا ومتوازنا، ينبغي أن ينشأ في بيئة أسرية وفي جو تسوده السعادة والمحبة والتفاهم.

وورد في خطة العمل المذكورة أعلاه أنه ينبغي لجميع مؤسسات المجتمع احترام ودعم الجهود التي يبذلها الآباء والأمهات وغيرهم من مقدمي الرعاية من أجل تنشئة الأطفال وتوفير الرعاية لهم في بيئة أسرية، نظرا لأن الجيل الجديد الناشئ عادة ما يتعلمون المهارات الفكرية والأخلاقية والاجتماعية وأخلاقيات العمل، التي تمكنهم من المساهمة الإيجابية في المجتمع، داخل الأسرة.

ومن المؤكد أنه لا توجد مؤسسة أخرى تقوم بدور يعادل في الأهمية دور الأسرة التي تهيم الجيل الناشئ عاطفيا ونفسانيا. وبالتالي، لا توجد مؤسسة أخرى تسهم في التنمية الاجتماعية للمجتمعات في جميع أنحاء العالم. يمثل ما تسهم به الأسرة. ومن المرجح أن هذا هو السبب الذي من أجله أعلنت الجمعية العامة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمد في عام ١٩٤٨، أن الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع وأنها تستحق الحماية من المجتمع والدولة، وهو أيضا السبب الذي من أجله تُقرّ خمس معاهدات من أهم معاهدات الأمم المتحدة. بمسؤولية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن حماية الأسرة وتعزيزها.

وفي هذا الصدد، نوجه الانتباه إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ١١/٢٦ المتعلق بحماية الأسرة الذي اعتمدته في دورته السادسة والعشرين، في تموز/يوليه ٢٠١٤، وكذلك إلى قرار الفريق المعني بالموضوع نفسه والذي دعا المجلس إلى انعقاده في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، والذي أكدت فيه الدول من جديد التزامها بحماية الأسرة. وحددت الدول ليس فقط الثغرات في الوفاء بتلك الالتزامات، ولكنها اعترفت أيضا بالاتجاه المثير للجزع والسائد في جميع أنحاء العالم نحو تفكك الأسرة، الذي أسفر عن آثار مدمرة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ونأسف أيضا لأن سياسات وبرامج الأمم المتحدة تستهدف في كثير من الأحيان الأفراد بدلا من الأسر، على الرغم من أنه ثبت أن النهج التي تركز على الأسرة تحقق نتائج أفضل.

ونوجه الانتباه إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٤/٨ بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة وما بعدها، الذي اعترف فيه المجلس بأن الأسرة يمكن أن تسهم في القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وخفض معدل وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأم، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى.

وفيما يتعلق بعملية إعادة التفكير في التنمية، يجب إيلاء الاعتبار والاعتراف الواجبين للأسرة بوصفها أهم مؤسسة اجتماعية أساسية، ويجب مضاعفة الجهود من أجل تعزيز الأسرة بوصفها عاملا من عوامل التنمية الاجتماعية.

ولذلك، نحث اللجنة على أن تدرس الكم المتزايد من البحوث التي تفيد أن من المهم للغاية أن تكون الأسر مستقرة وكاملة حتى ينعم الأفراد والمجتمع بالرفاه، فضلا عن البحوث التي تبين أن تفكك الأسرة تنشأ عنه آثار سلبية، فضلا عن التكلفة الباهظة التي تتكبدها الدول.

ونحث أيضا اللجنة على صياغة ودعم سياسات وبرامج تعزز الأسرة في جميع أنحاء العالم، وكما لاحظ الأمين العام، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، في تقريره عن متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها، يبدو أن هناك توافقا في الآراء على أن استقرار المجتمعات المحلية والمجتمعات وتماسكها لا يزال يتوقف، حتى الآن، إلى حد كبير على مدى قوة الأسرة.

ونشجع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص على الدخول في ترتيبات تعاونية بهدف توفير المساعدة التقنية والمتخصصة اللازمة لتعزيز قدرات الأسرة في دورها التمكيني ومساعدة الأسر من أجل الاضطلاع بدورها في مجالات الدعم والتعليم والتنشئة.

وندعو الدول ومنظومة الأمم المتحدة إلى أن تركز على البيانات المتاحة وأفضل الممارسات التي تؤيد دور الأسرة البالغ الأهمية في التنمية الاجتماعية. ونورد هنا ما جاء في البيان الذي أدلى به الأمين العام في تقريره المذكور أعلاه:

- من الصعب تحقيق غالبية الغايات الإنمائية للألفية، ولا سيما تلك التي تتعلق بالحد من الفقر، وتعليم الأطفال، والحد من الوفيات النفاسية، ما لم تركز الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيقها على الأسرة.
- وتحقيق الأهداف الإنمائية رهن بمدى تمكين الأسر للإسهام في بلوغ تلك الأهداف. ولا شك بالتالي في أن السياسات التي تركز على تحسين رفاه الأسر تخدم مصلحة التنمية.

وأخيراً، يؤسفنا أن الأسرة، التي كان ينبغي أن تكون في صميم الأهداف الإنمائية للألفية، لم يُشار إليها في تلك الأهداف، بل وبُذلت محاولات من أجل استبعاد الأسرة من خطة الأمم المتحدة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. ولذلك، فما لم تتخذ الدول الأعضاء خطوات فورية لإدماج الأسرة في أهداف التنمية المستدامة، فإنها ستظل معرضة للإهمال، وهذا أمر لا يخدم مصلحة المجتمعات والأمم.

وبناء على ذلك، ندعو اللجنة إلى أن تتوخي منظوراً أسرياً في جميع أعمالها وأن تضع نهجاً قائمة على الأسرة في مجال التنمية الاجتماعية من أجل تعزيز قدرة الأسر على الوفاء بدورها البالغ الأهمية.